

بسم الله الرحمن الرحيم

٦٥ / ٥ / ١٣٨٣

التاريخ : ٢٩ جمادى الآخر ١٤٠٣ هـ

الموافق : ١٣ أبريل ١٩٨٣ م

المحترم

الاخ / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،

نوفق لكم اقتراحا بمشروع قانون بتعديل المادة

١٣ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن الاندية وجمعيات النفع

العام ، مشفوعا بذاكرة ايضاحية .

رجاء عرضه على مجلس الأمة الموقر .

واقبلوا خالص التحية

مقدموه

أحمد عبدالعزيز السعدون مطلق محمد الشليمي راشد سيف الحجيلان

فيصل جاسم القضيبي هادي هايف الحويله

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح بمشروع قانون

بتعديل المادة ١٣ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ فى

شأن الاندية وجمعيات النفع العام
=====

بعد الاطلاع على الدستور ، وبخاصة المواد ٤٣ و ٦٥ و ٧٩ و ١٠٩

و ١٢٨ منه ،

و على القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ فى شأن الاندية وجمعيات النفع

العام ، المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٥ ،

وافق مجلس الامة على القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

(مادة أولى)

يستبدل بحكم المادة ١٣ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه

النص التالي :

" مادة ١٣. - تتكون الجمعية العمومية من جميع الاعضاء الكويتيين

الذين أوفوا بالالتزامات المفروضة وفقا لنظام الجمعية أو النادي ، ومضى

على عضويتهم مدة ستة شهور على الاقل " .

(مادة ثانية)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(مادة ثالثة)

على وزير الشؤون الاجتماعية والعمل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به

من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

جابر الاحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة ايضاحية

للاقتراح بمشروع قانون بتعديل المادة ١٣ من القانون رقم

٢٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن الاندية وجمعيات النفع العام

—————

عندما صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن الاندية وجمعيات

النفع العام لم يشترط القيام أى ناد أو جمعية أن يكون المؤسسون أو اعضاء

مجلس الادارة أو الاعضاء الذين تتكون منهم الجمعية العمومية كويتي الجنسية .

وانذا كان افساح المجال لمشاركة غير الكويتيين فى النشاط العام للاندية

والجمعيات متاحا ، فان قصر بعض المساهمات فى تأسيس هذه الاندية والجمعيات

وعضوية مجالس اداراتها وجمعياتها العمومية على الكويتيين هو أمر تقتضيه المصلحة

العامه ، ومن أجل تحقيق هذه الغاية صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٥ بتعديل

بعض أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ آنف الذكر مستحدثا شرط يوجب لقيام

أى ناد أو جمعية أن يكون جميع المؤسسين كويتي الجنسية ، كما يستلزم نفس

عضو مجلس الادارة ان يكون كويتي الجنسية بالمثل .

وتمشيا مع الحكمة التى أملت هذا التعديل أضحي من اللازم اشتراط ان

يكون تكوين الجمعية العمومية من جميع الاعضاء الكويتي الجنسية الذين أوفوا بالالتزامات

المفروضة وفقا لنظام النادى أو الجمعية ومنى على عضويتهم مدة ستة شهور على

الاقل وبذلك يتحقق اتساق الاوضاع فى ظل أسس منسجمة موحدة ابتغاء استهداف

القيام بنشاط اجتماعى أو انسانى أو ثقافى أو دينى أو رياضى ، وهو ماتوخاه

التعديل المقترح بهذا المشروع للمادة ١٣ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ م .